

## دروس النكبة والصراع المستمر مع إسرائيل

حسن نافعة الحياة - 08/05/14

تطلّ علينا هذه الأيام ذكرى مرور ستين عاما على النكبة، غير أن عمر المشروع الصهيوني نفسه يزيد على مئة وعشرة أعوام، لكنه مع ذلك لم يكتمل بعد ولا تزال محاولات استكمال مقوماته على الأرض مستمرة لم تتوقف قط. فما معنى ذلك؟ معناه أن الصهاينة كانوا يدبّرون ويخطّطون حين كنّا نحن غافلين وشاردين. وحين ألقنا انتبهنا إلى وقع الصدام الذي سعوا له وساقونا إليه. ولأنهم كانوا أكثر جهوزية واستعدادا كان من الطبيعي أن يتفوقوا علينا ويستولوا على أرضنا ويشردوا أهلنا. وبينما أصبنا نحن بالإحباط وفقدان الثقة بالنفس، منحهم الانتصار ثقة بالنفس وإصرارا على مواصلة المسيرة إلى أن يكتمل مشروعهم الذي لم نكن قد تمكنا بعد من سبر أغواره أو استيعاب أبعاده أو فهم أهدافه ومراميه الحقيقية. وعندما تكرر الصّدام، وكان لا بد أن يتكرر وبمبادرة منهم في معظم الأحيان، رحنا نتصرف وكأننا نفاجا في كل مرة بطاقة العدوان لديهم. وعندما قررنا أن نغيّر سلوكنا ونتودد إليهم، اتقاء لشزهم أو رغبة في حقن الدماء والتفرغ للبناء، لم يصدقنا وظلوا متشككين في نوايانا وراحت مطالبهم بمزيد من «إجراءات بناء الثقة» تزداد وقاحة ولا معقولة يوما بعد يوم. وبدلا من زجرهم وتذكيرهم بالمواثيق المبرمة بيننا وبينهم اكتشفنا أنه لم يعد أمامنا من خيار سوى الاستجابة لمطالبهم، ربما خوفا منهم أو طمعا في كسب ود حلفائهم، فسرخوا من خنوعنا وراحوا يستهزئون بنا، وها نحن، وبعد أكثر من ثلث قرن من محاولة التعايش معهم، لا يزال الخوف من مكرهم يسيطر على عقولنا وقلوبنا ويكاد يحول أحلامنا إلى كوابيس.

في الذكرى الستين لقيام دولتهم، أصبح لزاما علينا أن نطرح على أنفسنا سؤال النكبة وما إذا كنا قد استوعبنا دروسها وتأمّلنا موقعنا على خريطة صراع معهم لم ينته بعد ومن الواضح أنه سيستمر معنا لسنوات طويلة قادمة. وفي تقديري أن استخلاص الدروس الصحيحة مما فات والاستعداد الجاد لما هو آت يتطلب منا أن نتفق بادي ذي بدء على عدد من الحقائق لا يجوز الاختلاف حول مضامينها أو دلالاتها:

الحقيقة الأولى: أننا استفدنا كل الوسائل في التعامل مع إسرائيل، لكننا لم نتقن أياً منها. فعلى الصعيد العسكري خضنا في مواجهة إسرائيل ثلاث حروب تقليدية، أعوام 1948 و1956 و1973، وحرب استنزاف على الجبهة المصرية، بين عامي 1968 و1970، وحروب عصابات على الساحات الفلسطينية والأردنية واللبنانية في مراحل وحقب مختلفة. وعلى الصعيد السياسي تفاوضنا مع إسرائيل سرّاً وعلناً، ثنائياً وجماعياً، وأبرمنا معها اتفاقيات كامب ديفيد (1978) وأوسلو (1993) ووادي عربة (1994)، وعقدت مؤتمرات دولية في مدريد (1991) وفي أنابولس (2007). ورغم ذلك كله لم نتكمن من حسم الصراع أو تحقيق السلام، وفي ما عدا استثناءات محدودة، أبرزها ما قام به «حزب الله» عامي 2000 و2006، كانت كفة إسرائيل هي الأرجح سواء في ساحات القتال أو حول موائد المفاوضات، وليس لذلك كله سوى معنى واحد يفصح عن وجود خلل بنيوي في طريقة الإدارة العربية للصراع علينا أن نكتشفه ونعالجه. يلفت النظر هنا أن ساحات الحروب وموائد المفاوضات وحملات العلاقات العامة، لم تنحصر في مكان دون آخر وإنما شملت الجميع: من فلسطين إلى تونس، ومن موريتانيا إلى سلطنة عمان. وفيما عدا حالات قليلة جدا لم يكن هناك أي تنسيق بين العواصم أو إدارة مشتركة للصراع.

الحقيقة الثانية: كانت إسرائيل، في معظم جولات الحروب والمواجهات، هي الطرف المبادر والبادئ بالتحرش والعدوان. فقبل «النكبة» وأثناءها جرت عمليات استيلاء بقوة السلاح على أراض فلسطينية، وكان للمليشيات اليهودية المسلحة حضور وتواجد كثيفان على الأرض الفلسطينية مكنها من ممارسة نشاطها الإجرامي تحت سمع وبصر ورقابة عين الانتداب الساهرة، ومن أن يكون لها السبق في ابتداء كل وسائل وأشكال الإرهاب: من اغتيالات وقتل ممنهج وترويع للآمنين وعمليات تطهير عرقي أجبرت مئات الألوف من الفلسطينيين على ترك أملاكهم وقراهم أثناء حرب 48. أما في مجالات التفاوض والبحث عن تسوية بالوسائل السياسية والدبلوماسية فتسابقنا نحن العرب في طرح المبادرات وكنا الأكثر استعدادا لتقديم التنازلات، ولم يكن لذلك سوى معنى واحد وهو افتقادنا لزام المبادرة في إدارة الصراع، سلما وحربا، والافتقار في معظم الأحيان بسياسة ردة الفعل، وهو أمر يتعين أن نعالج أسبابه ودواعيه.

الحقيقة الثالثة: كانت لإسرائيل دوما استراتيجية واضحة في إدارة الصراع مع العرب على الصعيدين العسكري والسياسي، فعلى الصعيد العسكري بنت إسرائيل استراتيجيتها انطلاقا من قناعة بأن جميع الدول والشعوب العربية تشكل مصادر تهديد فعلية أو محتملة، حالية أو مستقبلية، ومن ثم فغلبها تحقيق تفوق عسكري كاسح على كل الدول العربية مجتمعة، وأن تكون جاهزة دوما لخوض حروب بالتزامن على أكثر من جبهة، والسعي لامتلاك ترسانة من السلاح النووي وما تيسر من أسلحة الدمار الشامل واستخدامها كوسائل للردع كلما استطاعت إلى ذلك سبيلا، أما على الصعيد السياسي فتعاملت إسرائيل مع العرب وكأنهم ملوك طوائف وقبائل، وبالتالي سعت للتفاوض مع كل قبيلة على حدة ورفضت التفاوض الجماعي

معهم، لكن الأهم من ذلك كله أن المفاوضات بالنسبة إليها كانت مجرد وسيلة لزراع التناقضات والخلافات وتشتيت الصف العربي، أكثر منها وسيلة للتوصل إلى تسوية سلمية حقيقية للصراع، ولذا بدا سقف مواقفها متحركا باستمرار. فالحدود الواردة في قرار التقسيم بدت عند صدوره مقبولة كأساس للتسوية، لكنها لم تعد كذلك بعد حرب 1948، وحدود هدنة 1949 بدت مقبولة كأساس للتسوية قبل حرب 1967 لكنها لم تعد كذلك بعدها، أما الموقف من اللاجئين الفلسطينيين فلم يتغير قط وظل معاندا ورافضا لأي مسؤولية إسرائيلية عن المشكلة! معنى ذلك أن إسرائيل كانت تعرف دائما ما تريد أما نحن فلم نعرف أبدا ما نريد، وهو أمر يتعين تداركه وعلاج أسبابه.

في ضوء هذه الحقائق الثلاث، والتي أتصور أنها تعتمد على واقع ومعطيات مجردة وليس على تحليلات أو رؤى أيديولوجية وبالتالي لا يتعين أن تكون محلا لجدل أو خلاف أو تشكيك، يمكن استخلاص وعرض مجموعة من الدروس المستفادة، وذلك على النحو التالي:

الدرس الأول: أنه لم يعد هناك شعب أو دولة عربية خارج دائرة الصراع مع إسرائيل، فالكل يقع داخل دائرته ولا أحد يقف أو يملك أن يقف خارجه، ومعنى ذلك أن الصراع كان ولا يزال وسيظل صراعا عربيا إسرائيليا وليس فلسطينيا إسرائيليا. صحيح أن صراع إسرائيل مع الفلسطينيين يختلف عن صراعها مع غيرهم من العرب، لكن الاختلاف هنا في الدرجة وليس في النوع، فكلما ابتعدنا عن خط المواجهة وعن دول الطوق كلما قلت درجة حدة الصراع واختلفت بالتالي مقوماته ومتطلباته، لكن المؤكد أن نجاح إسرائيل في فرض شروطها للتسوية على الفلسطينيين وبقية دول الطوق يقربها خطوة خطوة من دول عربية أخرى تتحول رويدا رويدا إلى دول مجاورة لإسرائيل الكبرى والمتوسعة دوما، وبالتالي لن تستطيع أن تفلت في النهاية من القبضة الإسرائيلية. صحيح أنه من المستبعد أن تقدم إسرائيل على احتلال هذه الدول عسكريا، لكنه ليس من المستبعد على الإطلاق أن تفرض عليها نمطا محددًا من السلوك الخارجي وأن تتدخل في شؤونها الداخلية تحت دواعي الأمن و «التطبيع». ولأن استراتيجيات إدارة الصراع المنفرد مع إسرائيل فشلت فشلا ذريعا ولم تحقق أي مصلحة لأية دولة عربية فبات من الضروري والملح جدا بلورة استراتيجية عربية موحدة لإدارة الصراع مع إسرائيل تحدد فيها الأولويات وتوزع فيها المسؤوليات والأدوار بكل دقة ووضوح وعدالة.

الدرس الثاني: على هذه الاستراتيجية أن تكون قادرة على حشد وتعبئة الطاقات والإمكانات المتاحة كافة، وأن تجمع بين الوسائل العسكرية وغير العسكرية، التقليدية منها وغير التقليدية، وأن تكون هناك قيادة مؤسسية للعمل العربي المشترك قادرة على تحويل هذه الاستراتيجية إلى سياسات وبرامج قابلة للتطبيق على الأرض وتعتمد منهج إدارة الصراع بديلا عن حله أو حتى تسويته، وذلك لسبب بسيط وهو أن إسرائيل ليست جاهزة الآن أو ناضجة لحل شامل أو حتى لتسوية عادلة، ولن تكون جاهزة لمثل هذا الحل أو التسوية في المستقبل إلا إذا اضطرت لذلك. فجوهر منهج إدارة الصراع يدور حول دفع الخصم لتسوية تقوم على توازنات قوة حقيقية وليست وهمية.

الدرس الثالث: يتعلق بالمرجعية المحددة لسقفها السياسي. فلكي تكون الاستراتيجية العربية الموحدة لإدارة الصراع مع إسرائيل فعالة يتعين عليها أن لا تستبعد ابتداء سعيها لتحقيق تسوية سياسية شاملة، لكن مرجعية وآليات هذه التسوية، والتي يتعين أن تقبلها إسرائيل كشرط مسبق للدخول معها في أي مفاوضات، يجب أن تكون محددة وواضحة منذ البداية وأن تقوم على أسس وركائز سياسية وليست دينية. وفي تقديري أنه يتعين على العالم العربي أن يختار إسرائيل بين بديلين: الأول ينطلق من المبادرة العربية، ولكن بعد تطويرها، لتشمل العناصر التالية:

- 1 - الانسحاب من كل الأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعودة القوات الإسرائيلية إلى خط الرابع من حزيران على جميع الجبهات، وقيام دولة فلسطينية مستقلة في حدود 1967 لها نفس حقوق وواجبات الدولة الإسرائيلية.
- 2 - قبول إسرائيل لمسؤوليتها عن مشكلة اللاجئين والموافقة على عودتهم من دون أي تحفظات وتعويضهم عن أملاكهم ومعاناتهم.
- 3 - التزام إسرائيل بحقوق الفلسطينيين الذين يعيشون على أرضها التزاماً كاملاً وتقديم الضمانات الكفيلة بعدم المساس بهذه الحقوق.
- 4 - إعلان إسرائيل دولة لكل مواطنيها من دون تمييز، وليس لكل يهود العالم، وإعادة النظر في حق العودة بحيث يقتصر على كل من سبقت له الإقامة على أرض فلسطين التاريخية، بصرف النظر عن دينه أو لونه أو عرقه.

أما البديل الثاني: فيتبنى حل الدولة الموحدة التي يتعايش فيها الجميع استنادا إلى حقوق المواطنة، وسبق لنا أن نشرنا مقالا على هذه الصفحة أوضحن فيه تفاصيل رؤيتنا لهذا الحل، والذي نعتقد أنه ينطوي على مزايا عديدة أهمها:

- 1 - أنه يشكل مخرجا أكثر عقلانية وأقل تكلفة من المأزق الراهن الذي وصلت إليه عملية التسوية.

2 - أنه يتسق مع الشعارات الليبرالية والديموقراطية المطروحة رسميا في الغرب بل وفي إسرائيل نفسها، وبالتالي يمكن أن يجد له صدى قويا يساعد على حشد وتعبئة قوى نافذة وراءه.

3 - أنه يسهم في طرح صيغ مبتكرة للتغلب على معضلات بدت حتى الآن غير قابلة للتسوية، مثل قضيتي القدس واللاجئين، وعلى قطع الطريق أمام عنصرية صهيونية قد يؤدي انتصارها إلى تمهيد الطريق أمام زحف قوى ظلامية متربصة تدّعي أنها الأقدر على الصمود في المواجهة لأنه «لا يفَلّ الحديد إلا الحديد».

4 - أنه يفتح الطريق أمام تحولات ديموقراطية باتت مطلوبة بالحاح للحيلولة دون تفتت المنطقة ولإطلاق عملية تنمية حقيقية فيها. قد يرى البعض في الدروس المستفادة والبدائل المطروحة لتغيير النهج الحالي تحليقا في عالم مصنوع من الخيال، لكننا بتنا في أمس الحاجة إلى خيال ينقذنا من مصير موحش ينتظرنا إذا استمرت السياسات الراهنة دون تغيير.

\* كاتب مصري